

## التصحيح النموذجي في مقياس التحليل السوسيولوجي

### الجواب الأول: (110ن) طبيعة التحولات التي أحدثتها الثورة في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري:

أحدثت الثورة الجزائرية تحولات عميقة وجذرية في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، إذ شكّلت قطيعة حقيقية مع الأوضاع التي فرضها الاستعمار الفرنسي طيلة أكثر من قرن.

فقد عملت الثورة على تفكيك النظام الاجتماعي الاستعماري الذي كان يقوم على التمييز العرقي والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، حيث حرم الجزائريون من حقوقهم السياسية والاجتماعية مقابل تمتع المستوطنين الأوروبيين بامتيازات واسعة، مساهمة بذلك في بعث وعي وطني شامل إذ تجاوز الجزائريون الانقسامات القبلية والجهوية والطبقية التي غذّاها الاستعمار، وتوحدت مختلف فئات المجتمع من فلاحين وعمال وحرفيين ومتقنين تحت راية الكفاح من أجل الاستقلال مما أدى إلى تعزيز روح التضامن والتكافل الاجتماعي.

كما أدت المشاركة الواسعة للمرأة في الثورة سواء في العمل المسلح أو الدعم اللوجستي والطبي والإعلامي، إلى تغيير مكانتها داخل المجتمع، فانتقلت من دور تقليدي محدود إلى عنصر فاعل في النضال الوطني، وهو ما انعكس لاحقاً على مطالبها بالمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية بعد الاستقلال، كما أفرزت الثورة أيضاً تحولات في البنية الطبقية حيث برزت فئة المجاهدين والإطارات الوطنية كقوة اجتماعية جديدة تولّت مسؤوليات قيادية في الدولة والمجتمع، في حين تراجع نفوذ الفئات المرتبطة بالإدارة الاستعمارية، إضافة إلى ذلك خلفت سياسة القمع الاستعماري والمحتشدات والتجهير القسري آثاراً عميقة على البنية الاجتماعية خاصة في الأرياف، إذ تفككت العديد من العائلات واختل التوازن بين الريف والمدينة مما أدى إلى تحولات ديمغرافية واجتماعية كبيرة، وبعد الاستقلال سعت الدولة الجزائرية إلى إعادة تنظيم المجتمع وبناء بنية اجتماعية جديدة قائمة على قيم الثورة مثل التضحية والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والسيادة الوطنية.

وبذلك لم تكن الثورة الجزائرية مجرد ثورة سياسية لتحرير الأرض، بل كانت ثورة اجتماعية شاملة أعادت تشكيل المجتمع الجزائري وأسست لملامح هويته الاجتماعية الحديثة.

### الجواب الثاني: (10ن) تحولت الثورة الجزائرية من فعل تحرري جماعي إلى مؤسسة سياسية ورمزية تنتج الشرعية وتعيد إنتاج السلطة من خلال:

تحولت الثورة الجزائرية من فعل تحرري جماعي واسع شاركت فيه مختلف فئات الشعب الجزائري إلى مؤسسة سياسية ورمزية مركزية تنتج الشرعية وتعيد إنتاج السلطة عبر مسار تاريخي طويل ومعقد تداخلت فيه العوامل السياسية والعسكرية والرمزية.

ففي مرحلتها الأولى كانت الثورة فعل جماعي مفتوح، نابع من معاناة اجتماعية واستعمارية مشتركة، حيث انخرط الفلاحون والعمال والمتقنون والطلبة والنساء في الكفاح المسلح والسياسي،

وتشكلت الثورة بوصفها تعبير عن الإرادة الشعبية في التحرر وبناء دولة مستقلة، ومع تطور مسار الكفاح برزت جبهة التحرير الوطني كإطار تنظيمي جامع احتكر تمثيل الثورة داخلي وخارجي خاصة بعد مؤتمر الصومام، فأصبحت الثورة مؤسسة سياسية وعسكريا، لها قيادة وهياكل وخطاب موحد، وهو ما مهد مبكرا لتحويل الفعل الثوري من ممارسة جماعية متعددة الأصوات إلى سلطة مركزية تدعي تمثيل الشعب باسم الشرعية الثورية.

وبعد الاستقلال انتقل مركز الثقل من الثورة كحركة تحرر إلى الدولة كجهاز حكم، فتّمت عملية “مأسسة” الثورة عبر إدماج رموزها وقادتها في هياكل السلطة الجديدة، وتحويل التاريخ الثوري إلى مصدر وحيد للمشروعية السياسية، وأصبحت الشرعية الثورية معيار أساسي لتولي المناصب والنفوذ، ما أدى إلى إقصاء قوى سياسية واجتماعية لم تكن جزء مباشر من جهاز الثورة المنظم رغم مساهمتها في النضال الوطني، كما جرى توظيف الثورة في الخطاب السياسي الرسمي بوصفها حدث مؤسس ونهائي، لا يناقش ولا يعاد تأويله خارج الإطار الذي ترسمه السلطة فتحوّلت من تجربة تاريخية إنسانية متعددة الأبعاد إلى سردية رسمية موحدة تستخدم لتبرير احتكار الحكم وتقويض التعددية السياسية.

وفي هذا السياق اكتسبت الثورة بعد رمزي قوي حيث أعيد إنتاجها من خلال الطقوس الوطنية وإحياء المناسبات التاريخية وتمجيد الشهداء والمجاهدين وإدراج الرواية الرسمية للثورة في المناهج التعليمية ووسائل الإعلام بما جعلها عنصر مركزي في تشكيل الوعي الجمعي والهوية الوطنية، غير أن هذا البعد الرمزي لم يكن محايد، بل استخدم كأداة سياسية لضبط المجال العام وربط الولاء للنظام بالوفاء للثورة وتصوير أي معارضة سياسية أو نقد للسلطة على أنه مساس بمقدسات الذاكرة الوطنية، وهكذا أصبحت الثورة رأسمال رمزي تحتكره الدولة، يستثمر لإعادة إنتاج السلطة وإضفاء الشرعية عليها بدل أن تبقى مرجعية نقدية مفتوحة على المستقبل.

وبذلك يمكن القول إن الثورة الجزائرية انتقلت من كونها فعل تحرري جماعي يهدف إلى تحرير الإنسان والأرض إلى مؤسسة سياسية ورمزية توظف لإنتاج الشرعية والحفاظ على استمرارية الحكم، حيث جرى تثبيت الماضي الثوري كمرجعية نهائية للسلطة بدل أن يكون مصدر إلهام لتجديد المشروع الوطني والديمقراطي، وهذا التحول يبرز التوتر القائم بين الثورة كقيمة تحررية حية والثورة كمؤسسة رسمية تعاد صياغتها باستمرار لخدمة منطق السلطة والدولة.

أستاذ المقياس: ت/بوخدوني